الجهود الاسرائيلية ـ الامريكية لتطبيق صيغة الحكم الذاتي (**البيادر السياسي**، القدس، العدد ٤٤٨، ١٩٩١/٦/٨).

الفئة الثانية: أيّد اتباع هذه الفئة إجراء الانتخابات. وقدّم عدد منهم، في وقت سابق على المواقفة الاسرائيلية، طلباً الى «الادارة المدنية» للسماح باجراء الانتخابات. وبرّروا ذلك برغبتهم في تهيئة الظروف لمراحل لاحقة، قد تشهد تطوّرات على صعيد تحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين. وكانت أحاديث أُثيرت، في حينه، عن قرب وصول مساعدات وقروض مالية من دول السوق الاوروبية الى المؤسسات الاقتصادية في الضفة والقطاع. ورأى فريق من التجّار «ضرورة إعادة ترتيب الاوضاع، بحيث يتولّى المسؤولية، في الغرف التجارية والصناعية، أناس قادرون على تحمّلها، والقيام بواجباتهم»؛ وايجاد فئة منتخبة بطريقة ديمقراطية، وقادرة على تحمّل المسؤولية، لتحقيق الأهداف التي وجدت الغرف التجارية من أجلها (**المصدر نفسه**).

الفئة الثالثة: ضمّت هذه الفئة أقلية رأت ان الانتخابات قانونية، لأنها «تجرى كل أربع سنوات بناء على طلب الهيئة العامة». وصرّح بعض التجار بأنه «إذا أرادت سلطات الاحتلال اجراءها [الانتخابات] فليكن»؛ لكنهم استدركوا ان «اجراءها، أو عدمه، لا يعطي سوى النتيجة ذاتها» (**المصدر نفسه**).

أمّا في قطاع غزة، فقد كان الموقف مختلفاً تماماً عنه في الخليل. فقد اعتُبرت الانتخابات التي أُجريت في نقابة عمّال النجارة والبناء الحدث الأبرز، وذلك لأن نقابة عمال البناء والنجارة كانت أول نقابة، في قطاع غزة، كسرت الحظر الذي فرضته سلطات الاحتلال الاسرائيلية على اجراء الانتخابات منذ العام ١٩٦٧ حتى العام ١٩٨٧، حيث أُجريت الانتخابات على الرغم من معارضة سلطات الاحتلال، وكانت مقدمة لاجراء انتخابات أخرى (**الطليعة**، القدس، ١٢/٩/١٩٩١).

في هذه الأجواء تدخلت القيادة الموحّدة، وخصوصاً في الانتخابات المتعلّقة بالغرفة التجارية في الخليل، ولفتت النظر الى ان الاحتلال الاسرائيلي يهدف من وراء اجراء انتخابات الى «ايجاد ممثّلين سياسيين للشعب الفلسطيني». ومن أجل تجريد سلطة الاحتلال من هدفها هذا، ومن سياستها الانتقائية في الموافقة على اجراء انتخابات في مناطق دون أخرى، وبهدف بلورة موقف فلسطيني موحّد، فقد وضعت القيادة الموحّدة الضوابط والمقاييس التالية:

- اجراء الانتخابات على أرضية قوائم وطنية موحّدة تعمل على حلّ مشاكل أعضاء الهيئة والنقابة، لقطع الطريق على سلطات الاحتلال التي تحاول ان تعطي صفة سياسية تمثيلية للعملية.
- رفض أي تدخّل من جانب سلطات الاحتلال، ومواجهة محاولاتها وتدخلاتها لرفض مرشح ما أو قائمة.
- اجراء الانتخابات في المناطق المحتلة كافة، ودون استثناء (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٨٥٦، ١٩٩١/٨/١١). وطالبت القيادة الموحّدة الصناعيين الفلسطينيين بالاستمرار في عضويتهم في غرفة التجارة والصناعة؛ ورفض التعامل مع الأوامر العسكرية المتعلّقة بتعديل القانون الاردني الخاص بالغرف الصناعية، لكون التعديلات تحصر العضوية في حفنة من كبار الصناعيين، وتحرم الغالبية منها. وطالبت القيادة الموحّدة الصناعيين، أيضاً، باقامة تجمّعات خاصة بهم (نداء القيادة الموحّدة الرقم ٧٣، **المصدر نفسه**).

تفوّق الاسلاميين

تأسّست الغرفة التجارية في مدينة الخليل، في العام ١٩٥٠، لتكون «في خدمة التجار والمواطنين، في مجال التسويق ومتابعة القضايا التجارية المختلفة». وهي من أقدم المؤسسات التجارية في الضفة الفلسطينية (**البيادر السياسي**، العدد ٤٤٨، ١٩٩١/٦/٨). وكانت آخر انتخابات أُجريت لهيئتها الادارية تمّت في العام ١٩٦٤. ومنذ ذلك الحين، ظلّ أحمد العويوي رئيساً للغرفة. وفي العام ١٩٦٨، وهو الموعد الرسمي لاجراء الانتخابات، التي تجرى كل أربع سنوات، تقدّمت الغرفة التجارية من سلطات الاحتلال بطلب اجراء انتخابات جديدة. وتلقّت،